ما قرئ بالرفع والجر في سورة البروج
دراسة نحوية

د. رمضان خميس عباس القسطاوي*

dralkastawy@gmail.com

الملخص:

يُعنى هذا البحثُ بدراسة ما ورد في سورة (البروج) من قراءات قرآنية قُرِئت بالرفع والجر، دراسة نحوية، تتضمن التوجيهاتِ النحويةَ لهذه القراءات، والكشفَ عما فيها من قضايا نحوية أو مسائل خلافية، وما يترتب عليها في المعنى، فهو لا يقفُ عند حدود التوجيه النحويّ، وإنما يتعداه لدراسة بعض ما بُنيت عليه هذه التوجيهاتُ من أسس نحوية. وقد اتبعتُ فيه المنهج الاستقرائي التحليلي، واقتضت طبيعة الكتابة فيه الإفادةَ من كتب النحو التفسير والقراءات. وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج منها: أن القراءاتِ القرآنيةَ معينٌ لا ينضبُ لكثير من الدراسات النحوية واللغوية، وهي من أهم روافد التقعيد النحوي. وأنّه قد قُرِئ بالرفع والجر في ستة مواضع من سورة البروج، قرأ الجمهورُ بالرفع في ثلاثة مواضع، وبالجر في ثلاثة أخرى. وأنّ ما قُرِئ بالرفع والجر في سورة البروج كان بين قراءاتٍ متواترةٍ وقراءاتٍ مثلِها، وجاء كذلك بين قراءاتٍ متواترةٍ وقراءاتٍ شاذة.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية، سورة البروج، الإعراب، القضايا نحوية، التوجيه النحوي.

---

* أستاذ النحو والصرف المشارك – قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

What has been Read with Nominative and Genitive Cases in Surat Al-Buruj

A Grammatical Study

Dr. Ramadan Khamis Abbas Al-Qastawy*

dralkastawy@gmail.com

Abstract:

This study deals with some Qur'anic recitations with nominative and genitive cases in Surat Al-Buruj as a grammatical study which involves reconciling those recitations and exploring the grammatical problems and controversial issues and their meanings. This does not stop at the grammatical level, but also extends to the study of the grammatical principles upon which these reconciliations have been based. The study followed an analytical approach, and has had to benefit from grammar, *tafsir* and recitation books. The research has come to a set of conclusions such as: reading with nominative and genitive cases has been observed in six positions in Surat Al-Buruj, the mainstream grammarians read three of them with a nominative case and read other three with a genitive case. What has been read with nominative and genitive cases in Surat Al-Buruj occurred both in recognized recitations (*mutawaatir*) and odd recitations.

Keywords: Quranic recitations, Surat Al-Buruj, Parsing, Syntactic Issues, Syntactic Interpretation.

*Associate professor of Grammar and Morphology, Department of Arabic, College of Arts, King Saud University, Saudi Arabia.

المقدمة:

سورة البروج سورة مكية، عدد آياتها ثنتان وعشرون آية، من مقاصدها تسلية النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه عن إيذاء الكفار، وتُعنى بأمور العقيدة وثوابتها ورسوخها في القلوب والنفوس، وردّ ما يخالفها من عقائد باطلة، وذلك بسرد قصة أصحاب الأخدود وما ظهر فيها من تضحية بالنفس من أجل العقيدة. وقد جاءت في هذه السورة العظيمة بعض القراءات القرآنية التي قُرئت بالرفع والجر، وفي هذا البحث دراسةٌ نحويةٌ لهذه القراءات، وقد دفعني إلى الكتابة فيه: شغفي بالدراسات القرآنية، وأنّ القراءات القرآنية من أهم روافد التقعيد النحوي، وأنها معينٌ لا ينضب لكثير من الدراسات النحوية، وأن بعض الآيات في سورة البروج قُرِئ فيها بالرفع والجر؛ لذا عَقَدتُ دراسة لهذه القراءات تكشفُ عن توجيهها النحويّ وما ينطوي عليه من أسس نحوية وقضايا خلافية، فكان هذا البحثُ **(ما قُرئ بالرفع والجر في سورة البروج: دراسة نحوية)**. وهذا البحث لا يقفُ عند حدود التوجيهات النحوية، وإنّما يتعداها إلى دراسة بعض ما بُنيت عليه هذه التوجيهات من أسس نحوية، وما تتضمنه من بعض المسائل الخلافية، وبيان ما يترتب عليها في المعنى. وقد اتبعتُ فيه المنهج الاستقرائي التحليلي. وسيسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1-ما المواضع التي قُرئ فيها بالرفع والجر في سورة البروج؟

2-ما التوجيهاتُ النحوية لهذه القراءات؟

3-ما الأسسُ التي بُنيت عليها هذه التوجيهات؟

4-ما الذي تتضمنه هذه التوجيهاتُ من قضايا نحوية أو مسائل خلافية؟

5-ما الراجحُ من هذه التوجيهات؟

6-ما الذي يترتبُ على هذه القراءات في المعنى؟

هذا وقد جاء البحث في مقدمة ومدخل، ثم دراسة المواضع التي قُرئ فيها بالرفع والجر، ثم الخاتمة، وذيلت البحث بثبت المصادر والمراجع. أمّا المقدمة، ففيها حديثٌ عن سبب اختياري للموضوع ومنهج البحث وخطته. وأمّا المدخل، فهو بعنوان: القراءات القرآنية: تعريفها، أركانها، أنواعها. ثم يأتي مبحث دراسة ما قرئ بالرفع والجر. وأما الخاتمة، ففيها أهم نتائج البحث، وفي الأخير ثبت المصادر والمراجع.

واللهَ أسألُ أن ينفعني بهذا البحث، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم الدين.

مدخل: القراءات القرآنية: تعريفها، أركانها، أنواعها

تعريف القراءات:

القراءات في اللغة جمع (قراءة) من الفعل(قَرَأَ) الذي تدور معانيه في معاجم اللغة حول معاني التلاوة والضمّ والجمعِ والاجتماعِ، يُقال: قرأتُ الكتابَ أقرأه قراءة وقرآنًا أي: تلوتُه وضممتُ بعضه إلى بعض[1].

وللقراءات القرآنية في الاصطلاح تعريفاتٌ كثيرة أشهرها تعريفُ ابن الجزري؛ إذ يقول[2]: "القراءاتُ علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة".

وعرّف شهاب الدين القسطلاني علم القراءات فقال[3]: "علمٌ يُعرف منه اتفاقُ الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغةِ والإعرابِ، والحذفِ والإثباتِ، والتحريكِ والإسكانِ، والفصلِ والاتصالِ، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع".

وقد أجمع العلماء على الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته، يقول سعيد الأفغاني[4]: "هو النصُّ المجمعُ على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاتُه جميعًا الواصلةُ إلينا بالسند الصحيح حجةٌ لا تضاهيها حجة".

وللقراءة الصحيحة المقبولة أركانٌ ذكرها العلماء وهي:

الأول: صحة السند وذلك بنقل الثقة الضابط عن مثله من أول السند إلى منتهاه؛ لأن القراءة سنةٌ متبعةٌ ينقلها الخلفُ عن السلف. الثاني: أن توافق العربيةَ ولو بوجه سواءٌ كان فصيحًا أم لا، مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه. الثالث: أن توافق رسمَ المصحفِ ولو احتمالًا. يقول ابن الجزري[5]:

فكلُّ ما وافقَ وجهَ نحوِ وكان للرسمِ احتمالًا يحوِي

وصحّ إسنادًا هو القرآن فهـــذه الثلاثـــة الأركـــان

أنواع القراءات:

قسّم العلماءُ القراءاتِ القرآنية حسب موافقتها أو مخالفتها للأركان السابقة تقسيماتٍ مختلفة أشهرها ما ذكره السيوطي[6]؛ إذ قسم القراءات ستة أقسام:

الأول: المتواترة، وهي ما نقله جمعٌ لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول السند إلى منتهاه. الثاني: المشهورة، وهي ما صحَّ سنده، لكنه لم يبلغ درجةَ التواتر، ووافق العربيةَ ورسمَ المصحف، واشتهرت عند القراء؛ فلم يعدوها غلطًا أو شذوذًا. الثالث: الآحاد، وهي ما صحَّ سنده وخالف رسمَ المصحف أو العربية أو كليهما، ولم يشتهر الاشتهارَ المتقدم. الرابع: الشاذة، وهي مالم يصح سندها، أو خالفت الرسمَ، أو لا وجهَ لها في العربية. الخامسة: الموضوعة، وهي التي نُسبت إلى قائلها من غير سند، وهذا النوع لا يعدُّ قراءة، وإنما سُميت قراءة نسبة إلى الراوي. السادسة: المدرجة، وهي ما زِيدَ في القراءات من وجوه التفسير، وهذا النوع لا يعدُّ قراءة، وإنما سُميت قراءة نسبة إلى الراوي.

دراسة ما قُرِئ بالرفع والجر:

القراءة الأولى:

قال تعالى[7] :﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ ۝٥﴾ قُرئت (النار) بالجر والرفع، فقراءة جر (النار) هي قراءة الجمهور، و قراءة الرفع قراءة أشهب العقيلي وأبي السمال العدوي وابن السميفع وأبي عبد الرحمن السلمي وعيسى[8]. ومن قرأ بجر (النارِ) قرأ بجر (ذات) ومن قرأ برفع (النارُ) قرأ برفع(ذات).

وأجاز الفراء الرفع على أنه وجه نحوي لا قراءة فقال[9]: "ولو قرئت ﴿ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ﴾ بالرفع كان صوابًا".

وكذا قال النحاس[10]: "وأجاز النحويون ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ ۝٥﴾ بالرفع".

فهما أجازا القراءة على أنها وجه نحوي، لا قراءة.

أمّا قراءة الجر، فلها عدة توجيهات هي:

التوجيه الأول: أنها بدل اشتمال من الأخدود، وهو قول الفارسي[11]، و ابن السراج[12]، والنحاس[13]، والزمخشري[14]، وأبي البركات الأنباري[15]، وابن مالك [16] والرضي [17]، وغيرهم.

وبيان وجه بدل الاشتمال هنا أن الأخدود هو الشق في الأرض أو حفرة مستطيلة فيها [18]، فهو مشتملٌ على النار، وفي كلام الرضي [19] ما يكشف عن وجه الاشتمال هنا؛ فقد أوضح أن المتبوع (الأخدود) دالٌّ على التابع (النارِ) إجمالًا، ومقتضٍ له؛ إذ تبقى النفسُ عند ذكر المتبوع مشوقةً إلى ذكر التابع، ومنتظرةً له، فيأتي التابعُ (النارِ) مُلَخّصًا لما أُجْمِلَ ومبيّنًا له.

هذا على مذهب من يرى أن الأول في بدل الاشتمال مشتملٌ على الثاني، وهو مذهب الفارسي[20] واختاره ابن مالك[21]، ومعنى كونه مشتملًا عليه أن يصح الاستغناء بلفظ (الأخدود) عن لفظ (النار)، وهو مقصود[22].

ولا يجوز بدل الاشتمال في الآية على مذهب ابن أبي الربيع[23] الذي يرى أن الثاني في بدل الاشتمال مشتملٌ على الأول؛ لأن (النارِ) لا تشتملُ على (الأخدود).

فإن قلتَ: في المسألة قولٌ ثالث ذكره ابن مالك[24] ورجحه الشاطبي[25] وهو أن العامل هو المشتمل على البدل والمبدل منه، قلتُ: هذا لا يصح في الآية؛ إذ لا يصح تسلطُ (قُتلَ) على (النار). وفي العموم لا يطرد اشتمالُ العاملِ على البدل والمبدل منه في أمثلة بدل الاشتمال، وإذا ثبت هذا، ظهرت صحةُ ما أشرتُ إليه قبلُ من أن (الأخدود) مشتملٌ على (النار).

هذا، وعلى جعل (النارِ) بدلَ اشتمالٍ من (الأخدودِ) فلا بد من تقدير ضمير يربط البدلَ بالمبدل منه، وقد اختُلف فيه، فيرى البصريون أن التقدير (النار فيه)، فالضمير الرابط مقدر، وذهب الكوفيون إلى أن (أل) قامت مقام الضمير والأصل: ناره ثم حذف الضمير ونابت (أل) منابه[26]، واختار هذا المذهب العلامة ابن مالك[27].

واشتراط الضمير الرابط هنا مذهب جمهور النحويين[28] وجوّز الرضي [29] و الآلوسي[30] في الآية عدم احتياج الكلام إلى رابط؛ لظهور ارتباط البدل بما قبله. يعني شدة الملابسة بين (النارِ) و(الأخدود) هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى لاشتهار ارتباط (النارِ) بـ(الأخدود) هنا، واشتهار قصتهم، وأنهم ملأوا الأخدود نارًا.

وهذا مبنيٌّ على مذهب العلامة ابن مالك في شرح الكافية الشافية[31] الذي يرى أن الصحيح عدمُ اشتراطِ ضميرٍ يعود على المبدل منه في بدلي الاشتمال والبعض، واحتجَّ له في بدل الاشتمال بالآية التي معنا: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ ۝٥﴾.

وقول الطرماح[32]:

هل تُدْنِيَنَّكَ من أرجاعِ واسطٍ أوبَاتُ يَعْمَلةِ اليدينِ حضارِ

من خالدٍ أهل السماحةِ والنَّدى ملكِ العراقِ إلى رمالِ وبارِ

فقوله (من خالدٍ) بدلٌ من (واسطٍ) ولا ضميرَ، و(أل) غير موجودة.

والذي أميلُ إليه أن الأولى ألّا تُحمل القراءةُ على بدل الاشتمال؛ لأن من شروط بدل الاشتمال ألا يكون بعضًا حقيقيًا من الأول[33] هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى لا يجوز في بدل الاشتمال أن يكون البدل جوهرًا، إذ لا يبدل جوهرٌ من جوهرٍ بدلَ اشتمال[34]. والأخدود والنار جوهران.

ولذلك فقد عاب السهيلي على الفارسي حَمْلَه القراءةَ على بدل الاشتمال فقال[35]: "والعجبُ كلُّ العجبِ من إمامِ صنعةِ النحو في زمانه، وفارسِ هذا الشأن ومالكِ عنانه، يقول في كتاب الإيضاح في قوله سبحانه:﴿ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ﴾ إنها بدلٌ من (الأخدود) بدلَ الاشتمال، والنارُ جوهرٌ وليست بعرض، ثم ليست مضافة إلى ضمير الأخدود، وليس فيها شرطٌ من شروط بدل الاشتمال".

التوجيه الثاني: أن (النار) بدلُ كلٍ من كلٍ من (الأخدود)، و هذا التوجيه هو قول الفراء، والسهيلي[36]، والطبري[37] يقول الفراء[38]: " من خفض "النار ذات الوقود "... جعل النار هي الأخدود... كأنه قال: قتل أصحاب النار ذات الوقود". ومالَ إلى هذا أبو حيان[39] في أحد قوليه.

واحتجَّ السهيلي لهذا بقول الأعشى[40]:

رَضيْعَي لبانٍ ثديَ أمّ تقاسما بأسحمَ داجٍ عوض لا نتفرّقُ

في رواية الجر، والتقدير: لبانِ لبانٍ ثدي أمّ، فحذف المضاف إيجازًا واختصارًا.

ويرى السمين أنه لا بد من تقدير هذا المضافِ المحذوفِ إذا جعلنا النارَ بالجر بدلَ كلٍ من كل قال[41]: "ولا بد من حذف مضاف تقديره: أخدود النار".

وعلى الرغم من صحة حملِ القراءة على بدل الكل، فإنني لا أوافق السهيليَّ والسمينَ فيما ذهبا إليه من تقدير مضاف محذوف؛ لأن بدل الكل يصح من دون تقدير مضاف؛ وذلك لأن (الأخدود) صار نارًا مشتعلة ذات وقود، وهذا ما يُفهم من قول الفراء السابق: " كأنه قال: قتل أصحاب النار".

والذي يبدو لي أن تقدير المحذوف هنا هو ما جعل الألوسي يرد مذهب أبي حيان؛ إذ يقول[42]: "وجوّز أبو حيان كونه بدلَ كلٍ من كلٍ على تقدير محذوف، أي: أخدود النار، وليس بذاك".

وعليه فما أميل إليه أن (النارِ) يجوز فيها أن تكون بدل كلٍ من كلٍ من (الأخدود) من دون تقدير مضافٍ محذوف، ولا حاجة إلى ضمير رابط؛ إذ لا يحتاجُ بدلُ الكل من الكل ضميرًا رابطًا؛ لأن المبدل هو عينُ المبدل منه.

التوجيه الثالث: أن (النارِ) بدلُ بعضٍ من كلٍ من الأخدود؛ لأن المراد بالأخدود الحفرة وما فيها من نار[43]. والضمير مقدرٌ أو نابت (أل) منابه كما تقدم.

فإن قلتَ: علام يدل البعض هنا؟ قلتُ: هذا يسري عليه خلاف النحويين في تحديد البعض في بدل البعض من الكل، إذ يرى البصريون أن البعض يقع على أقل المتبوع ونصفه وأكثره، ويرى الكسائي وهشام أن البعض يقع على ما دون النصف[44]، والذي يبدو لي أن البعض في الآية التي معنا يقع على أكثر(الأخدود)؛ لأن وصف النار بـ(ذات) الوقود وسياق القصة يقتضي المبالغة في وصفها بالشدة، وهذا يقتضي أن تكون أكثرَ الأخدود. هذا وحملُ القراءة على بدل البعض له ما يؤيده من أن (النار) بعضٌ محسوسٌ من (الأخدود).

التوجيه الرابع: أن النار مضافٌ إليه أُقيم مقام الصفة المحذوفة، والتقدير: أصحاب الأخدود ذي النار، فـ(ذي) صفة للأخدود، ثم حذف المضاف الصفة (ذي) وأُقيم المضاف إليه (النارِ) مقامه، ذكره السمين[45].

وهذا التوجيه مبنيٌّ على مسألة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو بابٌ واسع في العربية، فإذا كان المضاف لا يُجْهَلُ معناه بحذف لفظه، جاز حذفه وأُقيم المضاف إليه مقامه وأُعرب بإعرابه[46].

وهذا الحذف جائزٌ في الاختيار إذا أُمن اللبس. يقول ابن يعيش[47]: "اعلم أن المضاف قد حذف كثيرًا من الكلام، وهو سائغٌ في صحة الكلام وحالِ الاختيار، إذا لم يشكل، وإنما سوّغ ذلك الثقةُ بعلم المخاطب؛ إذ الغرضُ من اللفظ الدلالةُ على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حالٍ أو لفظ آخر، استغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارًا".

ويترتب على هذا أن يكون الجر في (النارِ) هو الجر الذي كان يستحقه المضاف المنوي (ذي)، انتقل إلى (النارِ)، وليس الجر الذي أحدثه المضاف (ذي) في المضاف إليه (النارِ) يدل على هذا أمران: أولهما: أن المضاف نائبٌ عن حرف جر محذوف، فإذا حُذف المضافُ (ذي) فقد حُذف النائبُ والمنوبُ عنه، فلا وجه لبقاء العمل. ثانيهما: أن عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف، فإذا حُذف زال عمله؛ لأنه ليس من المواضع التي يَحْسُنُ فيها حذف الجار ويبقى عمله[48].

وحملُ القراءة على هذا التوجيه حسنٌ؛ لأن وصف (الأخدود) بـ(ذي النار) فيه تهويلٌ وتعظيمٌ للنار، ويناسب وصف النار بأنها ذات الوقود[49].

التوجيه الخامس: أن (النارِ) بدلُ إضرابٍ من (الأخدود)، نسبه ابن مالك إلى الزجاجي، وضعّفه بقوله[50]: "وليس ما ذهب إليه بصحيح؛ لأنه لا يحسن أن يقدر بـ(بل) و(لكن)، والإضراب في المعنى تركٌ للمضرب عنه، و (الأخدود) غيرُ متروك في المعنى".

التوجيه السادس: أن (النارِ) خفض على الجوار، حكاه مكي بن أبي طالب[51]، ونسبه أبو البركات الأنباري[52] إلى بعض الكوفيين، وفسّر السمين [53] هذا الوجهَ بأن (النار) في الأصل تستحق الرفع، فلما جاورت مجرورًا (الأخدود) جُرت بالمجاورة.

ولست أوافق على جر(النار) بالمجاورة لـ(الأخدود)؛ لأن الجر بالمجاورة خلافُ الأصلِ والقياسِ، وله مواضع مسموعة لا يجوز القياس عليها في الصحيح، هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى فإن في القول بالبدلية مندوحة عنه، والبدل قياسٌ، والجرُّ بالمجاور لا ينقاس. يقول ابن الحاجب[54] عن الجر بالمجاورة: "وليس بجيد؛ إذ لم يأت الخفض على الجوار في القرآن، ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذٌ في كلام من لا يُؤبه به من العرب".

وأما قراءة رفع (النارُ) فلها توجيهان:

التوجيه الأول: أنها فاعلٌ لفعل محذوف دلَّ عليه المذكور، والتقدير قتلتهم النارُ. وهو قول الفراء [55]، والنحاس[56]،و وافقهما أبو حيان[57]، والألوسي[58].

وقد استدل له الفراء والنحاس[59] بقراءة أبي عبد الرحمن السلمي وعلي بن أبي طالب: "﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[60] برفع(شركاؤُهم) على أنه فاعلٌ لفعل محذوف دلّ عليه المذكور والتقدير: زَيّنه شركاؤُهم. يقول الفراء[61]: "وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي:﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ رفع الشركاءَ بإعادة الفعل زينه... كذلك قوله: " قتل أصحاب الأخدود" قتلتهم النارُ ذات الوقود".

واستدل له الألوسي بقراءة [62]: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾ ببناء (يُسبَّح) للمجهول ورفع (رجالٌ) بفعل محذوف دلَّ عليه المذكور، والتقدير: يسبح له رجالٌ.

وقول الشاعر[63]:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة ومختبطٌ مما تطيحُ الطَّوائحُ

والتقدير: يبكيه ضارعٌ، فضارع فاعل لفعل محذوف دلَّ عليه المذكور، ويرى الجرمي[64] وابن جني[65] أن حذف الفعل في هذا ومثله قياسٌ متبع.

وهذا التوجيه مبنيٌّ على مسألة حذف الفعل، وهو جائزٌ هنا إذا جعلنا الكلامَ جوابًا لاستفهام مقدر، فكأنّ سائلًا سأل: من قتلهم؟ فقيل النارُ، أي قتلتهم النارُ. ومن يسبّحُ؟ فقيل رجالٌ، أي: يسبح له رجالٌ. ومن يبكيه؟ فقيل في الجواب: ضارعٌ، أي يبكيه ضارعٌ [66].

ويرى القرطبي[67] أن الفعل المحذوف تقديره (أحرقتهم النار) ولست أوفقه؛ لأن الحذف إذ ذاك يكون بلا دليل، وهو خلافُ القياس.

وأيًا ما كان الفعل المقدر، فإن المراد بأصحاب الأخدود المؤمنون، والقتل على حقيقته وليس مقصودًا به اللعن[68]. أما إن كان المرادُ بأصحاب الأخدود (الكفارُ المحرِّقون) للمؤمنين؛ فلا يجوز[69].

فإن قلتَ: أورد الألوسي [70] أن الله تعالى أرسل على المؤمنين ريحًا طيبة قبضت أرواحهم، وخرجت النار من الأخدود، فأحرقت الكفارَ الذين كانوا على حافتي الأخدود. قلتُ: هذا وإن كان جائزًا في العقل، فإنه مخالف للنقل الصحيح عن الجمهور.

التوجيه الثاني لقراءة رفع (النارُ) أنها خبرٌ لمبتدأ محذوف قدَّره أبو البقاء العكبري[71] (هو النار)، واختاره الألوسي[72] وجعل الضميرَ المقدر (هو أو هي) وَجَعَلَه الأَولى في توجيه القراءة، وقدر السمين[73] المبتدأ بـ(قِتْلتُهم النارُ).

وعليه فالضمير المقدر راجعٌ إلى الأخدود، وكون النار هي الأخدود من باب المبالغة في شدتها.

ومما يقوي هذا التوجيهَ أنه من الحذف الجائز للمبتدأ لوجود قرينة تدلُّ عليه، وله شواهد من السماع منها ما ذكره أبو حيان[74] من أنّ أحدهم قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: حمدُ الله وثناءٌ عليه. والتقدير: أمري حمدُ الله وثناءٌ عليه.

وهذان الإعرابان ينطبقان كذلك على ما استدلّ به الفراء والنحاس والألوسي، وتحتملُ هذه الشواهدُ أوجهًا أخرى[75].

والذي يبدو لي في إعراب (النارُ) بالرفع جواز الأمرين، أعني الفاعلية بفعل محذوف دلّ عليه المذكور أو أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف؛ إذ لهما وجه في السماع والقياس.

كما يجوز في (النارُ) أيضًا أن تعرب مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: النار ذات الوقود قَتَلَتْهُمْ. ويقوي هذا أن الأولى أن يطابق السؤال الجواب، والسؤالُ من قتلهم؟ فالجواب النارُ قتلتهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن السؤال عن القاتل لا عن القتل، فيقدم الأهم، يقول الرضي[76]: "قوله (زيدٌ) لمن قال: من قام؟ الظاهر أن (زيد) مبتدأ لا فاعل؛ لأن مطابقةَ الجوابِ السؤالَ أولى... وأيضًا فإن السؤال عن القائم لا عن الفعل، والأهم تقديم المسئول عنه، فالأولى أن يقدر: زيد قام".

وعلى الرغم مما قاله الرضي، فإنه ناقض نفسه، فأعرب (ضارعٌ) فاعلًا لفعل محذوف دلّ عليه المذكور، ولم يعربه مبتدأ.

وإذا حُملت القراءةُ على أن (النارُ) مبتدأ والخبر محذوفٌ، فإن الخبر هنا محذوفٌ جوازًا؛ لأن من القرائن المجوزة لحذف الخبر: الاستفهام عن المخبر عنه، نحو قولك: زيدٌ. لمن سألك: من عندك؟ والاستفهام المقدر مثل الظاهر في جريان القاعدة، وعليه فحذف الخبر هنا من الحذف الجائز، لا الواجب[77].

القراءة الثانية:

قال تعالى[78]: ﴿ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ﴾ بالجر والرفع في (ذات)، فالجمهور بالجر، وقرأ أشهب العقيلي وأبو السمال العدوي وابن السميفع وأبو عبد الرحمن السلمي وعيسى بالرفع، وقد تقدم بيان ذلك في قراءة (النار) بالجر والرفع.

وعلى القراءتين فإن (ذات) نعت لـ(النار) مجرورة أو مرفوعة، وهو نعت حقيقي مفرد، و(ذات) معناها صاحبة، ومثناها (ذواتا) رفعًا، قال تعالى[79]: ﴿ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ﴾. و(وذواتي) نصبًا وجرًا، قال سبحانه[80]: ﴿وَبَدَّلۡنَٰهُم بِجَنَّتَيۡهِمۡ جَنَّتَيۡنِ ذَوَاتَيۡ أُكُلٍ خَمۡطٖ وَأَثۡلٖ وَشَيۡءٖ مِّن سِدۡرٖ قَلِيلٖ﴾ ومذكرها (ذو) للمفرد، و(ذوا) و(ذوَيْ) للمثنى رفعًا وجرًا ونصبًا، و(ذَوَو) و(ذَوِي) للجمع رفعًا ونصبًا وجرًا[81].

والوصف في قوله تعالى:﴿ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ﴾ وصفٌ للنار بغاية الشدة والعظمة، وبيانٌ لارتفاع لهيبها وشدته، ولم يقل سبحانه وتعالى: موقدة، بل قال ذات الوقود؛ ليدلَّ على أنها مالكته، وفي هذا كنايةٌ عن زيادة الوقود وكثرته كثرةً مفرطة، و(أل) فيه للاستغراق، فكأنّ هذه النارَ ملكت كلَّ موقود به، وهذا دليلٌ على شدة العذاب بها.[82]

ومن جهة أخرى فإن وصف النار بـ(ذات الوقود) يفيد أن لهيبها لا ينقطع ولا يخمد؛ لأن لها وقودًا يُلقى فيها كلما خبت، على حدّ قوله تعالى[83]: ﴿كُلَّمَا خَبَتۡ زِدۡنَٰهُمۡ سَعِيرٗا﴾[84].

وقُرئت (الوقود) بفتح الواو وضمها[85]، والمعنى على الفتح: ذات الحطب الجزل، وأما على ضم الواو فمعنى الوصف: ذات الاتقاد[86].

القراءة الثالثة:

قال تعالى[87]: ﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ﴾: قرأ الجمهورُ بالرفع (ذو)، وقرأ ابنُ عامر في رواية (ذي) [88] أما قراءة الرفع فلها توجيهات:

التوجيه الأول: أن (ذو) خبرٌ ثالث لـ(هو)، وهذا ما عليه جمهور النحويين والمفسرين[89].

وهذا التوجيه مبنيٌّ على جواز تعدد الخبر لفظًا ومعنى لمبتدأ واحد، وهي مسألة خلافية بين النحويين، فمذهب الجمهور[90] الجواز، وذهب ابن الطراوة[91] وابن عصفور[92] إلى المنع، ولم يجوّز ابن الطراوة التعدد إلا فيما لا يجوز أن يستقلَّ أحدُ الخبرين عن الآخر نحو: هذا حلوٌ حامضٌ، فهو لا يريد الإخبار بأنه حلوٌ أو بأنه حامضٌ، بل يريد أنه مزٌّ.

ومما يؤيد مذهب الجمهور ما أنشده سيبويه[93]:

مـــن يـــكُ ذا بـــتٍّ فهـــذا بَتّـــي مُقَـــيّظٌ مُصَـــيّفٌ مُشَـــتّي

فقد أخبر عن المبتدأ بأربعة أخبار.

وقرئ [94]: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ بالرفع.

والذي يبدو لي جواز تعدد الخبر لفظًا ومعنى لمبتدأ واحد؛ لأنه مسموعٌ عن العرب، ويجوز القياس عليه. يقول ابن مالك:

وَأَخْبَـــروا بـــاثنين أو بـــأكثرا عـن واحـدٍ كهـم سُـراةٌ شُـعرا

يقول الشاطبي[95]: "وحين أخبر الناظم عن العرب أنهم فعلوا ذلك وأتى بمثال من غير ما سُمع؛ دلّ على أنّ ذلك غيرُ موقوفٍ على السماع، وأنه قياسٌ، وذلك مستقيمٌ فإنه كذلك عند النحويين".

وعليه فـ(ذو العرش) خبرٌ ثالث لـ(هو) وهو من باب تعدد الخبر لفظًا ومعنى لمبتدأ واحد.

ومعنى تعدد الخبر في القراءة أن (ذو العرش) تستقل بمعنى مفيدٍ، ولا تحتاج إلى خبر آخر لإيصال المعنى؛ لأن معنى تعدد الخبر لفظًا ومعنى عند الجمهور أن يستقلَّ كلُّ خبرٍ من الخبرين أو الأخبار بالدلالة على معنى مفيد، وهذا بخلاف (زيد أيسر أعسر، وهذا حلو حامضٌ).

وعلى الرغم من هذا فإن ما أميل إليه أن الأخبار وإنْ صحّ انفرادها في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥﴾ فإن هذا لا يقدح في أنّ المعنى: أنّ الله جامعٌ لهذه الأخبار، وإنْ كان كلُّ واحد منها يستقلُّ بالإفادة.

هذا وقد ذكر ابن عادل[96] أنّ مَنْ منع تعددَ الخبرِ في القراءة حَمَلَهَا على أنها في معنى خبر واحد والمراد: أن الله جامع لهذه الأوصاف الشريفة، على حدّ هذا حلوٌ حامضٌ، مما تعدد لفظًا دون معنى.

ولست أوافق على هذا؛ لأن التعدد في القراءة تعددٌ في اللفظ والمعنى، والإفادة تحصل بكل خبر، لا بالمجموع، وكون المعنى أن الله جامعٌ لهذه الأوصاف، لا يقدح في انفراد (ذو العرش) بالخبرية، إذ يجوز أن يستقلَّ بالإفادة.

التوجيه الثاني: أن (ذو العرش) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هو ذو العرش، وهذا التوجيه مبنيٌ على ما جوّزه الخليل فيما حكاه عنه سيبويه في نحو قولهم: هذا عبد الله منطلق، إذ يقول[97]: "وزعم الخليل رحمه الله أن رَفْعَهُ يكون على وجهين: فوجهٌ أنك حين قلت: هذا عبد الله، أضمرتَ هذا أو هو، كأنك قلت: هذا منطلقٌ أو هو منطلقٌ".

وعليه فـ(ذو العرش) خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير هو ذو العرش، ذكر هذا السمينُ[98]وابنُ عقيل[99].

ومما يؤيد هذا التوجيه القراءة التي ذكرها ابن عطية[100]: ﴿ وهذا بعلي هذا شيخٌ﴾.

التوجيه الثالث: أن (ذو العرش) صفة لـ(الودود) ذكره ابن عقيل[101].

التوجيه الرابع: أن (ذو العرش) صفة ثانية لـ(الغفور) و (الودود) صفة أولى ذكره أبو حيان[102].

والذي يبدو لي أن الأولى جواز حمل (ذو العرش) على أنها خبر ثالث لـ(هو) أو خبر لمبتدأ محذوف؛ لأن لهما وجهًا في السماع والقياس، وهو أولى من الوصف؛ لأن الخبر والمبتدأ في معنى العمدة، والوصف في معنى الفضلة، وسياق الحديث يقتضي التهويل والتفخيم والتعظيم، وهذا يناسبه حمل القراءة على الابتداء والخبر.

توجيه قراءة (ذي العرش): توجيهها أن (ذي) صفة لـ(ربك) في قوله تعالى [103]: "إنّ بَطْشَ ربّك لَشَدِيْدٌ" ذكر ذلك الزمخشري[104]، وابن عطية[105]، والبيضاوي[106]، وأبو حيان[107]، والألوسي[108] وغيرهم.

ويترتب على هذا التوجيه أن يُفْصَلَ بقوله تعالى [109]: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴿١٣﴾ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾﴾ بين الموصوف (ربك) وصفته (ذي).

وهذا التوجيه مبنيٌّ على جواز الفصل بين الموصوف وصفته، والأصل في هذا ألّا يُفصلَ بينهما؛ لأنهما كالشيء الواحد وظاهرُ مذهب سيبويه الجوازُ؛ إذ يقول[110]: "إن شئتَ قلتَ: هذان رجلان وعبد الله منطلقان؛ لأن المنطلقين في هذا الموضع من اسم الرجلين، فجريا عليه".

ومذهب ابن مالك[111] أنه لا يلزم اتصالُ التابع بالمتبوع إلا في باب التوكيد. وفي الفصل بين الصفة والموصوف يرى جوازَ الفصل بينهما إذا كان الموصوف غير مبهم ولا شبيه به، يقول[112]: " فلو كان الموصوف غيرَ مبهم ولا شبيه به؛ جاز الفصل بينه وبين صفته".

في حين يمنع كثيرٌ من النحويين الفصلَ بين الموصوف وصفته، وخصّ ابنُ عصفور جوازَ الفصل بالجملة الاعتراضية، يقول [113]:" ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلا بجمل الاعتراض، وهي كل جملة فيها تسديدٌ للكلام نحو قوله تعالى[114]: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة".

ولستُ أوافق ابنَ عصفور؛ إذ قد جاء الفصل في القرآن الكريم، وهو ليس موضع ضرورة.

والذي يبدو لي جواز الفصل بين الموصوف وصفته بما ليس أجنبيًا عن الموصوف، وقد جاء ذلك كثيرًا في السماع.

وبناء على ما سبق فإن (ذي العرش) في قراءة الجر وصفٌ لـ(ربك) ولا يضرُّ الفصلُ بين الموصوف وصفته؛ لأمور: **أولها:** أن الموصوف (رَبّك) غير مبهم ولا شبيه به. **ثانيها:** أن الفاصل غير أجنبي عن الموصوف؛ لأنه في معناه، ولذلك فقد علل له الألوسي[115] لجواز الفصل في القراءة بأنه فصلٌ لا يضرُّ؛ لأن المبتدأ في معنى (ربك)، فالموصوف من تتمة المبتدأ. **ثالثها:** أن الفصلَ بالمبتدأ ورد في فصيح الكلام ومنه قوله تعالى[116]:﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ فصل بين الموصوف وصفته بالمبتدأ (شكٌّ) فلتحمل القراءة على هذا.

فإن قلتَ: آياتُ البروج فُصل فيها بالمبتدأ وخبره. قلتُ: خبر المبتدأ كالجزء منه، فكأنه فصلٌ بشيء واحد.

القراءة الرابعة:

قال تعالى[117]: ﴿ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ﴾ قرأ برفع (المجيدُ) ابنُ كثيرٍ، ونافعٌ، وأبو عمرٍو، وأبو جعفرٍ، ويعقوبُ، وقتيبةُ عن الكسائي. وقرأ بجرها (المجيدِ) الحسنُ، وابنُ وثابٍ، والأعمشُ، وخلفٌ، والكسائيُّ والمفضلُ عن عاصم.[118]

أما قراءة الرفع (المجيدُ) فلها توجيهات:

التوجيه الأول: أن(المجيدُ) نعتٌ لـ(ذو العرش) وهو قول الفراء[119]، والطبري[120]، والفارسي[121] ومكي[122]، وأبي البركات الأنباري[123]، والقرطبي[124] وأبي حيان[125] وغيرهم.

وهو نعتٌ حقيقي مفرد، ومما يقوي هذا التوجيهَ أن المجد هو النهاية في الكرم والفضل، والمجيد هو العظيم في ذاته وصفاته، واجب الوجود، تام القدرة، كامل الحكمة، ولا منعوتَ بهذا سوى الله[126]، ولا فاصل بين الموصوف وصفته إلا المضاف إليه، وهو كلا فصل؛ لأنه جزء من المضاف، فكأنهما شيء واحد.

التوجيه الثاني: أنه خبر رابع لـ(هو) المتقدم وهو اختيار أبي حيان[127]، وقد تقدم الحديث عن هذا الوجه في قراءة (ذو العرش)، وهو غير ممتنع؛ إذ المستحق للمجد هو الله سبحانه وتعالى.

التوجيه الثالث: أن (المجيدُ) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو المجيد، ذكره السمين[128]. وهذا عند النحويين من حذف المبتدأ جوازًا لوجود القرينة الدالة على المحذوف، وهي تقدم ذكره[129].

وهذان التوجيهان الأخيران احتجَّ بهما من يمنع تعدد الخبر[130].

والذي يبدو لي جوازُ حملِ قراءة الرفع (ذو العرش) على أحد الوجوه السابقة الخبرية أو الابتداء أو الوصفية؛ إذ لا مانع من سماع أو قياس يقوي الخبرية والابتداء، أنّ فيهما معنى العمدة، وكون المرفوعات هنا أخبارًا يستقل كلٌّ واحدٍ منها بالإفادة، أحقّ وأولى، ولا يقدح هذا في أنّ الله -عز وجل- جامعٌ لهذه الأخبار جميعها، وهذا ينطبق كذلك على جعل (المجيدُ) مبتدأ، ويقوي الوصفية أن (المجيد) من أوصاف الله –عز وجل- وتحققت شروط الوصف؛ إذ لا فاصل بين الصفة والموصوف.

وأما قراءة الجر(المجيدِ)، فلها توجيهات هي:

التوجيه الأول: أنها صفة مجرورة لـ(العرشِ) إذ هو مضاف إليه مجرور، ذكره الطبري[131]، والزمخشري[132] وأبو حيان[133].

وذكر مكي [134] أن (المجيدِ) لا يجوز أن يكون صفة لـ(العرشِ)؛ لأنه من صفات الله تعالى، وليس من صفات(العرشِ).

ويرى الفارسي[135] جواز استعمال (المجيد) وصفًا لغير الله –عز وجل-، وممّا احتجّ به ما جاء في المثل[136]: "في كل شجرٍ نارٌ واستمجَدَ المَرْخُ والعفارُ"، والمرخ والعفار شجرتان يُتخذ منهما الزناد، وعليه فمعنى استمجد العفار: كثرت ناره وصفت، أو صار ماجدًا في إيرائه النار. وذكر أن بعض البغداديين حكى عن أبي عبيدة: مجَّدتُ الدابةَ: إذا علفتها ملْء بطنها. وعليه فإذا جاز استعمال (المجيد) وصفًا لغير الله –عز وجل- جاز استعمالها وصفًا لـ(العرشِ) في قراءة الجر.

التوجيه الثاني: أن (المجيدِ) نعت لـ(ربك) في قوله تعالى:﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ وهو اختيار النحاس[137]، وأحد وجهين ذكرهما الفارسي[138]، ومكي[139]، وأبو البقاء العكبري[140] والقرطبي[141]، والبيضاوي[142]، والسمين[143].

وقد تقدم القول في الفصل بين الموصوف وصفته، وقال الفارسي[144]: " فإن قلتَ: إنه قد فصل بين الصفة والموصوف: فإن الفصل والاعتراض في هذا النحو لا يمتنع؛ لأن ذلك يجري مجرى الصفة في التشديد".

والذي يبدو لي أن جعل (المجيدِ) صفة لـ(العرشِ) أولى من جعلها صفة لـ(ربك) لقربها، ولأن الفصل –وإن كان جائزًا- خلاف الأصل. فإن قلتَ: صحّ قبلُ جعلُ (ذي العرش) وصفًا لـ(ربك) مع الفصل بينهما. قلتُ: لم يكن بُدٌ منه، إذ لا وجه غيره في توجيه الآية بخلاف ما نحن فيه، فالفصل بين المتلازمين متى وجدت مندوحة عنه فاطّراحه أولى. هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى فقد صحَّ استعمالُ (المجيد) صفة لغير الله -سبحانه- كما أن وصف العرش بالمجيد هو وصف في الحقيقية لله عز وجل إذ هو كنايةٌ عن مجد صاحبِ العرش[145]. كما أن لوصف العرش بالمجيد نظيرًا في وصفه بالكرم في

قوله تعالى[146]: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡكَرِيمِ﴾ فكما وُصف العرشُ بالكرم، وُصِفَ هنا بـ(المجيدِ) [147]. ومعنى مجدِ العرش هنا: عظمتُه وعلوه وحسنُ تركيبه[148].

التوجيه الثالث: أن (المجيدِ) مجرورٌ بالمجاورةِ لمجرورٍ(العرش) ذكره النحاس[149] وضعّفه بأن الجر بالمجاورة غلطٌ لا يجوز في كلام الله عز وجل. فالجر بالمجاورة خلاف القياس، ولا يُصار إليه إلا عند الضرورة، ولا ضرورةَ هنا، وقد تقدم بيان ذلك في قراءة جر (النار).

القراءة الخامسة:

قال تعالى[150]: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ﴾ قرأ الجمهورُ (قرآنٌ مجيدٌ) بالرفع والتنوين فيهما، وقُرئ في الشواذ: (قرآنُ مجيدٍ) بالإضافة، وهي قراءة ابن السميفع، وأبي حيوة، وأبي العالية، وأبي الجوزاء[151].

أما قراءة الجمهور فإن (قرآنٌ) خبر لـ(هو) و(مجيدٌ) نعت مرفوع له[152]. وهو نعت حقيقي مفرد. ومعنى (مجيدٌ) شرفه على سائر الكتب في بلاغة لفظه، وقوة نظمه، وإخباره بالغيبيات، وغير ذلك من محاسن القرآن العظيم[153].

وأما قراءة (قرآنُ مَجِيدٍ) بالإضافة فلها توجيهان:

التوجيه الأول: أن الأصل: قرآنُ ربٍ مجيدٍ، ثم حذف المضاف الموصوف (ربٍ) وأُقيمت صفته (مجيدٍ) مقامه. وهذا الوجه ذكره الزجاج[154] وابن خالويه[155]، والفارسي[156]، والزمخشري[157]، وأبو حيان[158]، والقرطبي[159]، وغيرهم.

وهذا التوجيه مبنيٌّ على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه، والأصل في هذا ألّا يُحذفَ أحدُهما؛ لأنهما في قوة اسم واحد؛ لأن البيان يحصل بهما معًا، وفي حذف أحدهما نقضٌ للغرض، لكن إنْ قويت الدلالةُ على الموصوف جاز حذفه، وهذا بابٌ واسعٌ في العربية، يقول سيبويه[160]:

"وسمعنا بعضَ العربِ الموثوقِ بهم يقولُ: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريدُ ما منهم واحدٌ مات".

والنحاة على أنّ الموصوف يحذف كثيرًا إذا كان معلومًا، ولم يُوصف بظرف أو جملة، فإذا وُصف بذلك، جاز حذفه كذلك، لكن بشرط أن يكون الموصوفُ بعضَ ما قبله المجرور بـ(مِن) أو (في) كما في قوله سبحانه[161]: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ أي: ما من ملائكتنا ملك إلا له مقام معلوم[162]. وقول الشاعر [163]:

لو قلتَ ما في قومِها لم تِيثمِ يَفضُلُها في حَسَبٍ ومِيْسَمِ

أي: ما في قومها أحدٌ يفضلها، فحذف الموصوف[164].

والقراءة (قرآنُ مجيدٍ) من النوع الأول الذي يجوز فيه الحذفُ بلا قيد ولا شرط، وله نظائرُ كثيرةٌ في القرآن الكريم، ذكر بعضًا منها سيبويه[165]،وابن يعيش[166]، و الزركشي[167]، وغيرهم، ومن ذلك قوله تعالى[168]: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ أي: حورٌ قاصراتٌ. وقوله سبحانه[169]: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ أي: دروعًا سابغاتٍ[170].

والغرض من حذف الموصوف (ربٍ) هو التفخيم والتعظيم، والذي حسّن الحذفَ قوةُ الدلالة على المحذوف، وأن النعت (مجيدٍ) صالحٌ لمباشرة العامل في المضاف المحذوف (قرآنُ)، وأن الصفة مفردةٌ متمكنةٌ في بابها غيرُ مُلبسة، وفي حذفه قيمةٌ جماليةٌ وهي الإيجاز والاختصار، وطلبُ الخفة في اللفظ، وتوافقُ الآيات، وذهابُ النفسِ في تقديره كلَّ مذهب، فإذا وقفتْ عليه، ثبتَ ورسخ.

وعند من يرى أن (مجيد) وصفٌ خاص بالله -عز وجل- فإن الذي جوّز الحذف كون الصفة (مجيد) لا تصلح إلا للموصوف (ربٍ)[171].

هذا وليست القراءة (قرآنُ مجيدٍ) من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ لأن (مجيدٍ) ليست مضافًا إليه، وإنما هي نعت.

التوجيه الثاني: أن (مجيدٍ) مضافٌ لـ(قرآنُ) وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، ذكر هذا أبو حيان[172]، والسمين[173]، والألوسي[174].

وعلى هذا التوجيه، فقد أضيف الموصوف (قرآنُ) إلى صفته (مجيد)، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه، وقد قَوّى أبو حيان هذا التوجيه؛ بأن فيه توافقًا بين القراءتين، في أن الموصوف واحد وهو القرآن، وقد تقدم بيان صحة استعمال (المجيد، والكريم) وصفًا للعرش، وهذا دليلٌ على صحة وصف (القرآن) به[175].

وهذا التوجيه مبنيٌّ على مسألة خلافية بين النحويين، وهي قضية إضافة الشيء إلى نفسه، فالبصريون يمنعون؛ لأن الشيء لا يتعرّف بنفسه ولا يتخصص بها، والكوفيون يجوّزون إذا اختلف اللفظان، وهذا ما أميلُ إليه؛ لأن السماع شاهدٌ على صحته، ومنه قوله تعالى[176]: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ واليقين في المعنى نعت لـ(الحق). وقالوا: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء. ولا يمكن ردُّ هذا السماع وغيره إلا بتكلف التأويل[177].

وعليه فالوجهان جائزان في القراءة.

القراءة السادسة:

قال تعالى[178]: ﴿فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظٖ﴾ قرأ الجمهورُ (مَحْفُوظٍ) بالجر، وقُرئ في الشواذ (محفوظٌ) بالرفع وهي قراءة نافع بخلاف عنه، والأعرج، وزيد بن علي، وابن محيصن، وشيبة[179].

أما قراءة الجمهور (مَحْفُوظٍ) بالجر فوجهها أن (مَحْفُوظٍ) نعتٌ لـ(لوحٍ) وهو نعتٌ حقيقي مفرد، ذكره الفراء[180]، والزجاج[181]، وابن خالويه[182]، والفارسي[183]، وابن عطية[184]، والعكبري[185]، وأبو حيان[186]، وغيرهم.

وعليه فقوله (في لَوْحٍ) متعلقٌ بـ(محفُوْظٌ) وقيل صفة أخرى لـ(قرآنٌ) وتُعقب بأن فيه تقديمَ الصفةِ المركبةِ على المفردة وهو خلافُ الأصل[187].

ويقوي توجيهَ قراءةِ الجرِ على هذا الوجه: أنّ الآثار تواترت على وصف اللوح بـ(المحفوظ) يقولون: اللوح المحفوظ. وهو على هذا ما جُمعت فيه مقاديرُ الخلق وكلُّ شيء، ومعنى حفظه: صونُه من وصول الشياطين إليه[188]، أو محفوظٌ من أن يُزاد فيه أو يُنقص مما رسمه الله فيه [189]، ويقوي هذا الوجهَ النحويَّ قولُه تعالى[190]: ﴿فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ﴾ والكتابُ المكنونُ يناسبه أن يكون في لوح محفوظ[191].

وأما قراءة الرفع (مَحْفُوظٌ) فتوجيهها أنه نعت لـ(قرآن) والتقدير: بل هو قرآنٌ مجيدٌ محفوظٌ في لوح. ذكر هذا الفراء[192]، والزجاج[193]، ومكي[194]، والزمخشري[195]، وأبو البركات الأنباري[196]، والقرطبي[197]، والسمين[198]، وغيرهم.

ومعنى حفظِ القرآن على هذا الوجه النحوي: ألّا يُحرّفَ ولا يُغيّرَ، ولا يُبدّلَ، ولا يلحقَه شيءٌ من هذا البتة[199]، وقيل محفوظٌ في القلوب فلا يدركه الخطأ ولا النقصُ ولا التعديل[200]، وقيل حفظه كنايةٌ عن تقديسه[201].

ومما يقوي هذا الوجهَ النحويَّ أن القرآن وُصف بـ(الحفظ) في غير هذه القراءة، قال تعالى[202]: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ فكما وُصف القرآنُ بالحفظ في آية (الحجر)، وُصف كذلك بالحفظ في قراءة الرفع (مَحْفُوْظٌ) [203].

ولا جرم أن معنى القراءتين يؤول إلى أن القرآن واللوح محفوظان؛ لأن حفظ القرآن يستلزم أن يكون اللوح المودع هو فيه محفوظًا كذلك، فقد حصل من القراءتين ثبوت الحفظ لـ(القرآن) و(اللوح) [204].

الخاتمة:

أفرزت الدراسةُ في هذا البحث جملةً من النتائج، منها:

1. أن القراءاتِ القرآنيةَ معينٌ لا ينضبُ لكثير من الدراسات النحوية واللغوية، وهي من أهم روافد التقعيد النحوي.
2. قُرِئ بالرفع والجر في ستة مواضع من سورة البروج، قرأ الجمهورُ بالرفع في ثلاثة مواضع، وبالجر في ثلاثة أخرى.
3. أنّ ما قُرِئ بالرفع والجر في سورة البروج كان بين قراءاتٍ متواترةٍ وقراءاتٍ مثلِها، وجاء كذلك بين قراءاتٍ متواترةٍ وقراءاتٍ شاذة.
4. أنّ توجيه ما قُرِئ بالرفع والجر في سورة البروج تضمن قضايا نحويةً ومسائلَ خلافيةً بين النحاة.
5. أنّ بعض ما قُرِئ بالرفع والجر في سورة البروج حُمِلَ على أوجه نحوية بعيدة، على الرغم من وجود مندوحة عنه، مثل حمل قراءة جرّ (النار) على الجر بالمحاورة في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ ۝﴾.
6. قد يتفق المعنى بين قراءتي الرفع والجر كما في قراءة: ﴿فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾ بجر (محفوظ) ورفعه، لكن الأغلب اختلافُ المعنى بين قراءتي الرفع والجر.
7. قد يُجَوّز العالمُ القراءةَ على أنها وجهٌ نحويٌّ لا قراءة؛ لأنها لم تصل إليه على النحو الذي يلقانا عند الفراء والنحاس في قراءة: ﴿ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ﴾ بالرفع في (النار ذات) فقد أجازاها على أنها وجهٌ نحويٌّ، لا قراءة.
8. كشف البحثُ عن تطور آراءِ بعضِ العلماء، كما هو الحالُ عند ابن مالك في مذهبه في الضمير الرابط في بدل الاشتمال. وما عند الرضي في تقدير فعلٍ أو خبرٍ محذوفين في نحو قول الشاعر:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة ومختبطٌ مما تطيحُ الطَّوائحُ.

الهوامش والإحالات:

(1) الجوهري، الصحاح، (قرأ): 65/1. الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (القرآن): 24/1.

(2) ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين: 39.

(3) القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات: 170/1.

(4) الأفغاني، في أصول النحو: 28.

(5) ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر: 32.

(6) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: 241/1، 242. ويراجع: الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن: 428/1. إبراهيم، علم القراءات: 41-46.

(7) سورة البروج، الآيتان: (4، 5).

(8) الفراء، معاني القرآن: 253/3. ابن عطية، المحرر الوجيز: 462/5. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 184/22. أبو حيان، البحر المحيط: 444/8. السمين، الدر المصون: 746/10.الخطيب، معجم القراءات: 367/10.

(9) الفراء، معاني القرآن: 253/3.

(10) النحاس، إعراب القرآن: 119/5، 120.

(11) الفارسي، الإيضاح العضدي: 283.

(12) ابن السراج، الأصول في النحو: 47/2.

(13) النحاس، إعراب القرآن: 119/5.

(14) الزمخشري، الكشاف: 348/6.

(15) أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 505/2.

(16) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1280/3. بن مالك، شرح التسهيل: 335/3.

(17) الرضي، شرح الكافية: 385/1.

(18) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (خد): 288/1.

(19) الرضي، شرح الكافية: 385/1.

(20) الفارسي، الإيضاح العضدي: 283.

(21) ابن مالك، شرح التسهيل: 338/3.

(22) الشاطبي، المقاصد الشافية: 196/5.

(23) الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي: 279، 280.

(24) ابن مالك، شرح التسهيل: 338/3.

(25) الشاطبي، المقاصد الشافية: 197/5.

(26) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 802/2. الرضي، شرح الكافية: 390/1. السمين، الدر المصون: 745/10. الدرويش، إعراب القرآن وبيانه: 269/8.

(27) ابن مالك، شرح التسهيل: 337/3-338.

(28) ابن عصفور، المقرب: 244/1.

(29) الرضي، شرح الكافية 390/1.

(30) الألوسي، روح المعاني: 89/30.

(31) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1279/3.

(32) من الطويل، وهو للطرماح في: الطرماح، ديوانه: 223،227. العيني، المقاصد النحوية: 184/4. و(واسط) موضع بالعراق بين البصرة والكوفة، و(اليعملة) الإبل النجيبة المطبوعة، وناقة حضار أي: جمعت قوة السير وجودته. الفيروزآبادي، القاموس المحيط: 10/2، 21/4.

(33) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد: 434/2..

(34) السهيلي، نتائج الفكر: 240.

(35) نفسه، الصفحة نفسها.

(36) نفسه، الصفحة نفسها.

(37) الطبري، جامع البيان: 278/24.

(38) ينظر: الفراء، معاني القرآن3: /253.

(39) أبو حيان، البحر المحيط: 444/8.

(40) من الطويل، وهو للأعشى في: الأعشى، ديوانه: 15. ابن جني، الخصائص: 265/1. ابن يعيش، شرح المفصل: 107/4، 108.

(41) السمين، الدر المصون: 745/10.

(42) الألوسي، روح المعاني: 89/30.

(43) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 242/3.

(44) ابن عقيل، المساعد: 434/2.

(45) السمين، الدر المصون: 745/10.

(46) ابن مالك، شرح التسهيل: 265/3.

(47) ابن يعيش، شرح المفصل: 26/3.

(48) ابن يعيش، شرح المفصل: 26/3.

(49) الألوسي، روح المعاني: 89/30.

(50) ابن مالك، شرح التسهيل: 335/3.

(51) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 809/2.

(52) أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 505/2.

(53) السمين، الدر المصون: 746/10.

(54) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب: 280/1.

(55) الفراء، معاني القرآن: 253/3.

(56) النحاس، إعراب القرآن: 119/5، 120.

(57) أبو حيان، البحر المحيط: 444/10.

(58) الألوسي، روح المعاني: 89/30.

(59) النحاس، إعراب القرآن 120/5.

(60) سورة الأنعام، من الآية: (137)، قرأ الجمهور (زَيّنَ) بالبناء للمعلوم، و(قتلَ) بالنصب، و(أولادِهم)بالجر، و(شركاؤُهم) بالرفع. وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي وعلي بن أبي طالب وأبو عبد الملك قاضي الجند: (زُيّن) بالبناء للمجهول، و(قتلُ) بالرفع، و(أولادِهم) بالجر، و(شركاؤُهم) بالرفع. وقرأ ابن عامر وأهل الشام: (زُيّن) بالبناء للمجهول، و(قتلُ) بالرفع، و(أولادَهم) النصب، و(شركائِهم) بالجر. يراجع: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 270. ابن جني، المحتسب: 230/1. أبو زرعة، حجة القراءات: 273. الخطيب، معجم القراءات: 552/2-558.

(61) ينظر الفراء، معاني القرآن: 253/3.

(62) سورة النور، الآيتان: (36، 37)، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (يُسبِّحُ) بالبناء للمعلوم. وقرأ ابن وثاب وأبو حيوة ومعاذ القارئ (تُسبِّح) بالتاء والبناء للمعلوم. وابن عامر وأبو بكر عن عاصم والبحتري عن حفص ومحبوب عن أبي عمرو والمنهال عن يعقوب (يُسبَّح) بالبناء للمجهول. يراجع: ابن مجاهد، السبعة: 196/2. أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء: 798. وابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: 110/2. ابن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان: 760/2. الخطيب، معجم القراءات: 274/6.

(63) البيت من الطويل، وهو للبيد في: لبيد، ملحق ديوانه: 362، وللحارث بن نهيك في سيبويه، الكتاب: 288/1. ولضرار بن نهشل في: العباسي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: 202/1. و(الضارع) الذليل، و(مختبط) المحتاج الذي يطلب المعروف، و(تطيح) تهلك، و(الطوائح) المهلكات. يراجع: الفراهيدي، العين، (خبط): 385. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (الضرع): 54/3، و(طاح): 237/1.

(64) أبو حيان، التذييل والتكميل: 211/6.

(65) ابن جني، المحتسب: 229/1، 230.

(66) ابن هشام، أوضح المسالك: 93/2-95.

(67) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 184/22.

(68) يراجع في قصة أصحاب الأخدود وبيان المقصود بهم: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 307/3، 308. الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: 118/31، 119. الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن: 138/9-144.

(69) النحاس، إعراب القرآن: 119/5.

(70) الألوسي، روح المعاني: 89/30.

(71) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 280/2.

(72) الألوسي، روح المعاني: 89/30.

(73) السمين، الدر المصون: 746/10.

(74) أبو حيان، التذييل والتكميل: 314/3، 315.

(75) سيبويه، الكتاب: 288/1، 398. أبو حيان، التذييل والتكميل: 210/6-212.

(76) ينظر: الرضي، شرح الكافية 197/1.

(77) ابن مالك، شرح التسهيل: 275/1.

(78) سورة البروج، الآية: (5).

(79) سورة الرحمن، الآية: (48).

(80) سورة سبأ من الآية: (16).

(81) ابن قتيبة، أدب الكاتب: 277.

(82) الألوسي، روح المعاني: 89/30.

(83) سورة الإسراء، من الآية: (97).

(84) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 242/30.

(85) قرأ الجمهور بفتح الواو، وقرأ الحسن، وأبو رجاء، وأبو حيوة، وعيسى بن عمر، وقتادة، ونصر بن عاصم، ويعقوب، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو عالية، وابن أبي عبلة بضم الواو. يراجع: ابن خالويه، مختصر ابن خالويه: 171.البنا، إتحاف فضلاء البشر: 436. الخطيب، معجم القراءات: 368/10.

(86) الطبري، جامع البيان: 278/24. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (وقد): 343/1.

(87) سورة البروج، من الآية: (15).

(88) ابن مجاهد، السبعة: 678. ابن خالويه، مختصر ابن خالويه: 171. ابن عطية، المحرر الوجيز: 463/5. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: 197/22. أبو حيان، البحر المحيط: 445/8.الألوسي، روح المعاني: 92/30.

(89) ابن يعيش، شرح المفصل: 99/1. ابن مالك، شرح التسهيل: 326/1. والشاطبي، المقاصد الشافية: 133/2. أبو حيان، البحر المحيط: 445/8. ابن عقيل، المساعد: 242/1.

(90) سيبويه، الكتاب: 83، 84. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: 585/2. ابن يعيش شرح المفصل: 99/1. الشاطبي، المقاصد الشافية: 129/2. ابن هشام، أوضح المسالك: 228/1.

(91) الشاطبي، المقاصد الشافية: 130/2.

(92) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 359/1، 360.

(93) الرجز لرؤبة في: العجاج، ملحق ديوانه: 189. سيبويه، الكتاب: 83/2. ابن السراج، الأصول: 154/1. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: 586/2. الأنباري، الإنصاف: 585. ابن يعيش، شرح المفصل: 99/1.

(94) سورة هود، من الآية: (72)، قرأ الجمهور (شيخًا) بالنصب، وقرأ ابن مسعود وأبي بن كعب والأعمش والمطوعي والأصمعي عن أبي عمرو: (شيخٌ) بالرفع. وحكى ابن عطية أن بعضهم قرأ (وهذا بعلي هذا شيخٌ)

ابن خالويه، مختصر ابن خالويه: 60. ابن جني، المحتسب: 324/1. ابن عطية، المحرر الوجيز: 191/3. والبنا، الإتحاف: 259. الخطيب، معجم القراءات: 105/4، 106.

(95) الشاطبي، المقاصد الشافية: 133/2.

(96) ابن عادل الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب: 255/20.

(97) سيبويه، الكتاب: 83/2.

(98) السمين، الدر المصون: 749/10.

(99) ابن عقيل، المساعد: 242/1.

(100) ابن عطية، المحرر الوجيز: 191/3.

(101) ابن عقيل، المساعد: 242/1.

(102) أبو حيان، البحر المحيط: 445/8.

(103) سورة البروج، الآية: (12).

(104) الزمخشري، الكشاف: 350/6.

(105) ابن عطية، المحرر الوجيز: 463/5.

(106) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 301/5.

(107) أبو حيان، البحر المحيط: 445/8.

(108) الألوسي، روح المعاني: 92/30.

(109) سورة البروج، الآيتان: (13، 14).

(110) سيبويه، الكتاب: 81/2.

(111) ابن مالك، شرح التسهيل: 286/3.

(112) ابن مالك، شرح التسهيل: 287/3.

(113) ابن عصفور، المقرب: 228/1.

(114) سورة الواقعة، الآية: (76).

(115) الألوسي، روح المعاني: 92/3.

(116) سورة إبراهيم، من الآية: (10).

(117) سورة البروج، من الآية: (15).

(118) ابن مجاهد، السبعة: 678. الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 393/6، 394. ابن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان: 622/2. أبو زرعة، حجة القراءات: 757. القيسي، الكشف عن وجوه القراءات: 369/2. ابن عطية، المحرر الوجيز: 463/5. البنا، الإتحاف: 436. والخطيب، معجم القراءات: 371/10.

(119) الفراء، معاني القرآن: 254//3.

(120) الطبري، جامع البيان: 284/24.

(121) الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 393/6.

(122) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات: 369/2.

(123) أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 505/2.

(124) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 197/22.

(125) أبو حيان، البحر المحيط: 445/8.

(126) أبو زرعة، حجة القراءات: 757. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 197/22. الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (المجد): 333/1، 334. الألوسي، روح المعاني: 92/30.

(127) أبو حيان، البحر المحيط: 445/8.

(128) السمين، الدر المصون: 748.

(129) ابن مالك، شرح التسهيل: 286/1..

(130) السمين، الدر المصون: 748/10.

(131) الطبري، جامع البيان: 284/24.

(132) الزمخشري، الكشاف: 350/6.

(133) أبو حيان، البحر المحيط: 445/8.

(134) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 809/2، 810.

(135) الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 393/6، 394.

(136) الميداني، مجمع الأمثال: 74/2.

(137) النحاس، إعراب القرآن: 121/5.

(138) الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 393/6-395.

(139) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 369/2.

(140) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 1280/2.

(141) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 197/22.

(142) البيضاوي، أنوار التنزيل: 301/5.

(143) السمين، الدر المصون: 748/10.

(144) الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 6 /395.

(145) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 250/30.

(146) سورة المؤمنون، الآية: (116).

(147) ابن زنجلة، حجة القراءات: 757.

(148) أبو حيان، البحر المحيط: 445/8.

(149) النحاس، إعراب القرآن: 121/5.

(150) سورة البروج، الآية: (21).

(151) الفراء، معاني القرآن: 254/3. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 309/5. ابن خالويه، مختصر ابن خالويه: 71. ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها 503/1. الزمخشري، الكشاف: 351/6. أبو حيان، البحر: 446/8. الخطيب، معجم القراءات: 373/10.

(152) الفراء، معاني القرآن: 3//254. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 309/5. الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 394/6. أبو حيان، البحر المحيط: 446/8.

(153) الفراء، معاني القرآن: 254/3، أبو حيان، البحر المحيط: 446/8.

(154) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 309/5.

(155) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: 503/1.

(156) الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 394/6.

(157) الزمخشري، الكشاف: 351/6.

(158) أبو حيان، البحر المحيط: 446/8.

(159) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 200/22.

(160) سيبويه، الكتاب: 345/2.

(161) سورة الصافات، الآية: (164).

(162) الرضي، شرح الكافية: 324/2. السمين، الدر المصون: 338/9، 339. 491/10.

(163) الرجز لحكيم بن معيَّة في: البغدادي، خزانة الأدب: 62/5، 63؛ وله أو لحميد الأرقط في: الشنقيطي، الدرر: 373/2. ابن يعيش، شرح المفصل: 59/3، 61. و(تِيثم) بكسر التاء على لهجة بني أسد. الشنقيطي، الدرر: 372/2.

(164) سيبويه، الكتاب: 345/2.

(165) نفسه: 345/2، 346.

(166) ابن يعيش، شرح المفصل: 3//56-60.

(167) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 155/3.

(168) سورة الصافات، الآية: (48).

(169) سورة سبأن الآية: (11).

(170) ابن يعيش، شرح المفصل: 61/3.

(171) ابن يعيش، شرح المفصل: 59/3. ابن مالك، شرح التسهيل: 322/3، 323. الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 108/3.

(172) أبو حيان، البحر المحيط: 446/8.

(173) السمين، الدر المصون: 10.

(174) الألوسي، روح المعاني: 94/30.

(175) الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 393/6-397.

(176) سورة الواقعة، الآية: (95).

(177) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 352-354. السمين، الدر المصون: 746/10.

(178) سورة البروج، الآية: (22).

(179) الفراء، معاني القرآن: 254/3. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 309/5. ابن مجاهد، السبعة: 678. ابن خالويه، مختصر ابن خالويه: 171. ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: 503/2، 504. الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 396/6. ابن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان: 622/2. الخطيب، معجم القراءات: 373/10.

(180) الفراء، معاني القرآن: 254/2.

(181) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 309/5.

(182) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: 504/2.

(183) الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 396/6.

(184) ابن عطية، المحرر الوجيز: 463/5.

(185) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 280/2.

(186) أبو حيان، البحر المحيط: 446/8.

(187) الألوسي، روح المعاني: 94/30.

(188) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: 504/2. ابن عطية، المحرر الوجيز: 463/5. الألوسي، روح المعاني: 94/30.

(189) النحاس، إعراب القرآن: 122/5.

(190) سورة الواقعة، الآية: (78).

(191) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 254/30.

(192) الفراء، معاني القرآن: 254/3.

(193) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 309/5.

(194) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع: 396/2.

(195) الزمخشري، الكشاف: 351/6.

(196) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 506/2.

(197) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 200/22.

(198) السمين، الدرر المصون: 749/10.

(199) الفارسي، حجة القراءات: 396/6. الألوسي، روح المعاني: 94/30.

(200) ابن عطية، المحرر الوجيز: 463/5.

(201) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 255/30.

(202) سورة الحجر، الآية: (9).

(203) الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 396/6.

(204) عاشور، التحرير والتنوير: 255/30.

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**

1) إبراهيم، نبيل محمد، علم القراءات نشأته أطواره وأثره في العلوم الشرعية، تقديم سماحة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، مكتبة التوبة، السعودية، ط1، 2000م.
2) الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل، ديوانه، شرح وتعليق: محمد محمد حسن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1983م.
3) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت ط1، 1407هـ.
4) الألوسي، السيد محمود شكري، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، المطبعة المنيرية، مصر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
5) الأنباري، عبدالرحمن أبو الوفاء، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك، رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 2002م.
6) الأنباري، عبدالرحمن أبو الوفاء أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبدالحميد طه، مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط1، 1980م.
7) الأنباري، محمد بن القاسم أبو بكر، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1971م.
8) البغدادي، عبدالقادر، خزانة الأدب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1989م.
9) البنا، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر، تحقيق: شعبان محمد إبراهيم، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1987م.
10) البيضاوي، عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، د ت.
11) جاسم، رافع خلف، الفصل بين المتلازمين في باب التوابع بين النحويين والمفسرين، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، العراق، ع8، السنة الثالثة، 2012م
12) ابن الجزري، محمد بن محمد، طيبة النشر، ضبطه وصححه: محمد تيم الزغبي، مكتبة الهدى، المدينة المنورة، ط1، 1994م.

13) ابن الجزري، محمد بن محمد، منجد المقرئين، تحقيق: محمدي محمد جاد، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1431هـ.

14) ابن جني، عثمان أبو الفتح، المحتسب، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ط1، 1386هـ.

15) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ.

16) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، أمالي بن الحاجب، تحقيق: فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1989م.

17) أبو حيان، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل، ج3، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 2000م، وج6، تحقيق: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، السعودية، ط1، 2005م.

18) ابن خالويه، الحسن أحمد أبو عبد الله، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006م.

19) ابن خالويه، الحسن أحمد أبو عبد الله، مختصر في شواذ القرآن، عُني بنشره: برجستراسر، المطبعة الرحمانية، مصر، ط1، 1934م.

20) الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2002م.

21) الدرويش، محيي الدين، إعراب القرآن وبيانه، اليمامة للطباعة والنشر، الرياض، ط7، 1999م.

22) الرازي، محمد بن عمر بن الحسن، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الفكر، دمشق، ط1، 1981م.

23) الإشبيلي، عبيد الله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986.

24) الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط2، 1995م.

25) الزجاج، إبراهيم بن محمد بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.

26) أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة. بيروت، لبنان، ط5، 1997م.

27) الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار إحياء الكتب العربية،

بيروت، ط1، 1409هـ.

28) الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار الفكر، بيروت، ط3، 1400هـ.

29) الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998م.

30) ابن السراج، محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.

31) السمين، أحمد بن يوسف، الدر المصون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، د ت.

32) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.

33) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى البنا، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1407هـ.

34) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، جامعة أم القرى، معهد البحوث، السعودية، ط1، 2007م.

35) ابن الشجري، علي بن محمد بن حمزة، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م.

36) الشنقيطي، أحمد الأمين، الدرر اللوامع، وضع حواشيه محمد باسل، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط1، 1999م.

37) الشنقيطي، محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن، إشراف: بكر بن عبد الله، مؤسسة سليمان الراجحي، دار عالم الفوائد، بيروت، ط1، د.ت.

38) الطبري، جامع البيان، تحقيق: عبد الله التركي، مركز البحوث، دار هجر، بيروت، ط1، د ت.

39) الطرماح بن الحكيم، ديوانه، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، دمشق، ط1، 1968م.

40) ابن عادل، عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

41) ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1984م.

42) العباسي، عبدالرحيم بن أحمد، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق: محمد محيي الدين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1947م.

43) العجاج، رؤبة بن عبد الله، ديوانه، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1980.

44) ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1972م.

45) ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز، تحقيق: عبد الشافي محمد، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط1، 2001م.

46) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 1400هـ.

47) العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط1، د.ت.

48) العيني، محمود بن أحمد، المقاصد النحوية، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010م.

49) ابن غلبون، طاهر بن عبدالمنعم، التذكرة في القراءات الثمان، تحقيق: أيمن رشدي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، ط1، 1991م.

50) الفارسي، أحمد بن عبد الغفار، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي، مطبعة دار التأليف، مصر، ط1، 1969م.

51) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1989م.

52) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط1، 2003م.

53) الفيروزآبادي، محمود بن يعقوب، القاموس المحيط، نسخة مصورة من ط3، المطبعة الأميرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1301هـ.

54) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت.

55) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت،

ط1، 2006م.

56) القسطلاني، شهاب الدين، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: عامر السيد، لجنة إحياء التراث الإسلامي، دار هجر، القاهرة، ط1، 1392هـ.

57) القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ.

58) لبيد بن ربيعة العامري، ديوانه، تحقيق: إحسان عباس، وزارة الإعلام، الكويت، ط3، 1984م.

59) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، دار هجر، بيروت، ط1، 1990م.

60) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون، ومركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، السعودية، بيروت، ط1، 1982م.

61) ابن مجاهد، أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط3، 1400هـ.

62) الميداني، أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1955م.

63) النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق: عبدالمنعم خليل، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط1، 1421هـ.

64) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، د.ت.

65) ابن هشام، عبدالله بن يوسف، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، العراق، ط1، 1986م.

66) يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م.

67) ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، صححه وعلق عليه: مجموعة من العلماء، المطبعة المنيرية، القاهرة، د.ط، د.ت.